

**المالية الإسلامية ودورها في تعزيز الاستدامة المالية للدولة الحديثة
-دلائل نظرية وتطبيقية في الجزائر-**

**Islamic finance and its role in improving the financial viability of the
modern state -Theoretical and applied evidence in Algeria -**

**Finance islamique et son rôle dans l'amélioration de la viabilité
financière de l'État moderne -Preuves théoriques et pratiques en Algérie-**

عبد الناصر براني*، إسماعيل مومني & موسى كاسحي*****

تاريخ استلام المقال: 2021-01-20 تاريخ قبول النشر: 2021-12-25

Abstract:

As part of the global growing interest in notion of sustainability of public finance, and the strong link between the financial public terms and macro economical performance, it became necessary to look for mechanisms, tools and institutions and flat - same forms are safe and effective to achieve durability of the financial statement in the aim to preserve the economic and social stability , especially in light of the continued succession of financial crises and even epidemic (Covid19), and hence this study is to present to the national economy some alternative Islamic financial, and the specifics that qualify for this role at the end of promoting the opening of this particular type of financing and the localisation of institutions.

Key words: Financial Viability, Islamic Finance, Financial and Economic Reform, Algerian Economy.

*** جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة (الجزائر) - أستاذ محاضر (أ)**

nacer_b23@yahoo.fr (المؤلف المرسل)

**** جامعة سطيف 1 (الجزائر) - أستاذ محاضر (أ)**

smailmoumeni@gmail.com

***** جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة (الجزائر) - أستاذ محاضر (أ)**

mkassehi@yahoo.fr

Résumé:

Dans le cadre de l'intérêt mondial croissant de la notion de durabilité des finances publiques, et le lien fort entre les conditions financières publiques et la performance macro - économique il est devenu nécessaire de rechercher des mécanismes, des outils et des institutions et des plates-formes même sont plus sûrs et efficaces pour atteindre la durabilité de l'état financier dans le but de préserver la stabilité économique et sociale, surtout à la lumière de la succession continue des crises financières et même épidémiques (Covid19), et de là cette étude vient présenter à l'économie nationale quelques alternatives financières islamiques, et leurs spécificités qui les qualifient pour jouer ce rôle à fin de favoriser l'ouverture de ce type particulier de financement et localisez ses institutions .

Mots clés: Viabilité financière, Finance islamique, Réforme Financière et Economique , Economie algérienne.

ملخص:

في ظل الاهتمام العالمي المتزايد لمفهوم استدامة المالية العمومية ، والترابط الشديد بين أوضاع المالية العمومية وأطراف الاقتصاد الكلي بات من الضروري البحث عن آليات أدوات ومؤسسات وحتى مناهج تكون أكثر ضمان وفاعلية في تحقيق الاستدامة المالية للدولة حفاظا على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، خاصة في ظل استمرار توالي الأزمات المالية وحتى الوبائية (كوفيد 19)، ومن هنا تأتي هذه الدراسة لتطرح أمام الاقتصاد الوطني بعض البدائل المالية الإسلامية ، وما لها من خصوصيات تؤهلها للقيام بهذا الدور لتشجيع الانفتاح على هذا النوع الخاص من المالية وتوطين مؤسساتها.

الكلمات المفتاحية: الاستدامة المالية، المالية الإسلامية، الإصلاح المالي والاقتصادي، الاقتصاد الجزائري.

مخطط المقال:

مقدمة

1) الإطار النظري للاستدامة المالية في الدولة الحديثة

1-1) مدخل للاستدامة المالية

2-1) مؤسسات المالية الإسلامية

2) كفاءة المالية الإسلامية في تعزيز الاستدامة المالية في الاقتصاديات الحديثة

1-2) تحليل المؤشرات ذات الصلة بالاستدامة المالية في الجزائر 2000-2020

2-2) المالية الإسلامية وتعزيز الاستدامة المالية في الاقتصاديات الحديثة

خاتمة

مقدمة:

لا تتجلى دولة الرعاية أو الرفاه التي نعيشها في صورة فريدة بل تأخذ أنماطا مختلفة، مما يعكس الاختلاف بين الدول في البناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والعلاقات الاجتماعية وربما التكوين التاريخي، وفي جميع الدول التي اتبعت سياسات الرعاية هناك أشكال مختلفة لهذه الرعاية وحدودها وشروطها، إلا أنه يمكن القول أن هناك حدا أدنى من الالتزامات الحكومية من شأنها مساعدة المواطن على تحقيق احتياجاتهم الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والصحية حتى توصف بأنها دولة رعاية، يمكن وصفها بالمبادئ والمحددات والتي تتمثل في الاستقرار الاجتماعي والعدالة وتحقيق التوظيف الكامل. غير أن التغيرات الاقتصادية العالمية المعاصرة المشككة في قدرة الدولة الحديثة في الاستمرار في تحمل كافة الأعباء الخدمية، قد فرضت إعادة الاعتبار لعمليات الإصلاح المالي والاقتصادي، وعودة الاهتمام بتطوير البدائل في علاج اختلالات المالية العمومية على المستوى العالمي والإقليمي.

يقدم البحث من خلال الاهتمام بالمالية الإسلامية كعامل مساعد في تحقيق الاستدامة المالية في الجزائر، بطرح الإشكالية: كيف تعمل المالية الإسلامية على تعزيز الاستدامة المالية للدولة الحديثة؟ وما مدى امكانية استفادة الجزائر منها؟

1) الإطار النظري للاستدامة المالية في الدولة الحديثة:

الاستدامة المالية* في الأدبيات الاقتصادية، بقدرة الحكومات بالوفاء بكل التزاماتها الحالية والحفاظ على حالتها (إنفاق حالي وضرائب وغيرها من السياسات..). مستقبلا على المدى الطويل، وقدرة المؤسسات بأن تكون قادرة على الاستمرار في تحقيق رسالتها الخيرية على المدى الطويل.

1-1) مدخل للاستدامة المالية:

بداية علينا أن نحدد أن مجال اهتمامنا في هذا البحث هو المفهوم الشائع في مجال الاقتصاد الكلي لا في المجال الوحدوي المتعلق بالاستدامة المالية للمؤسسات في المجالات الربحية وغير الربحية،

تعريف الاستدامة المالية:

- تعددت التعاريف الموجودة في الأدبيات الاقتصادية للاستدامة المالية، وفق النظرة منها، ونذكر منها¹:
- الاهتمام بعلاج أزمة الدين العام من خلال وضع سياسة مالية مستدامة تحقق القيد الموازن والقدرة على استدامة الدين العام (تصور جون مينارد كينز)؛
 - قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية الحالية والمستقبلية، من دون الحاجة إلى إعادة جدولة الديون (تصور صندوق النقد الدولي)**؛
 - اشترط أن يكون معدل النمو الاقتصادي أكثر من معدل الفائدة على الدين العام للسيطرة على حجم الدين العام في المستقبل (تصور Evsey D. DOMAR-1944)؛

* المصطلح بالانجليزية "Financial sustainability" وبالفرنسية "viabilité financière".

** الملاحظ في هذا التعريف التركيز على تثبيت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معين، وتعتبر استقرار تلك النسبة أو خفضها معيار النجاح من أية إصلاحات اقتصادية والتي تتحقق وفق السياسات المالية المستدامة. ويبدو أن هذا المفهوم هو انعكاس لعدة تعريفات وردت في الأدبيات الاقتصادية لعدد من المفكرين الاقتصاديين في محاولاتهم الأولى.

- تلك السياسة التي تستطيع الحفاظ على صافي ثروة القطاع العمومي إلى الناتج المحلي عند المستوى الحالي؛
 - الاستدامة المالية تضمن ثبات نسبة الدين العام إلى الناتج الوطني وهذا يحتاج أن تكون الموارد الحكومية كافية لتغطية أعباء الدين المستقبلية دون الحاجة للاقتراض مرة أخرى وإعادة جدولة الديون؛
 - السياسة المالية تكون مستدامة إذا ولدت تتابعا في الديون والعجز المالية، بحيث تستطيع القيم الحالية لقيد الموازنة ما بين الأزمنة تحملها.
- يتضح من هذه التعريفات للاستدامة المالية أن هناك من ركز على الربط بين الاستدامة المالية وملاءة الدولة بمعنى أن على الحكومات أن تحافظ على علاقة طويلة الأجل بين الدين العام والنمو الاقتصادي، بينما تعريفات أخرى ربطت بين الاستدامة المالية وقيد الموازنة بين الأزمنة مستهدفة الحفاظ على الدين العام مساو لقيمة فائض الميزانية العامة في المستقبل². وفي كل التعريفات هناك تركيز على المقاربة الحسابية في تقدير الاستدامة المالية،

مؤشرات الاستدامة:

- من أهم المؤشرات الأخرى المستخدمة لقياس مستوى المديونية³:
- رصيد الدين / الإيرادات المحلية:
- يقيس مستوى المديونية بالنسبة إلى قدرة الحكومة على السداد ويظهر عدد السنوات اللازمة لتسديد الرصيد الإجمالي للدين.
- خدمة الدين / الإيرادات المحلية:
- يقيس قدرة الحكومة على تسديد خدمة الدين (الفائدة المدفوعة والأقساط المدفوعة) بواسطة المصادر المحلية.
- الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي:
- يقيس درجة ثقل عبء الفوائد للدولة، كما يمكن تصنيفه على أنه قياس للنفقات غير المنتجة.
- الفوائد / الإيرادات المحلية:
- يقيس تكلفة الفوائد في إطار تحصيل الدخل في الدولة.
- الدين الخارجي / حجم الصادرات:
- يقيس القدرة على توفير العملات الأجنبية والسداد وعادة ما يستخدم بالتزامن مع مؤشر خدمة الدين كنسبة مئوية من التصدير، وبذلك يتم مقارنة النفقات غير المنتجة مع مستوى تحصيل الموارد بالنقد الأجنبي.

- الاحتياطي الدولي الصافي / الدين الخارجي:
يدل هذا المؤشر على عدد مرات زيادة الخصوم الخارجية على رصيد العملات.

من أهم مؤشرات قياس الاستدامة المالية نذكر⁴:

- الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي:
بالإضافة إلى استعماله كأساس في تقدير الدين العام، فهو أيضا مؤشر استرشادي لتقييم الموقف المالي لأي دولة أو إقليم فعلى سبيل المثال حددت اتفاقية ماستريخت لدول الاتحاد الأوربي نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في حدود 60% كشرط للانضمام إلى وحدة النقد الأوربي - الأورو-.

- الفجوة الضريبية:

تمثل مدى مساهمة الضريبة في الإيرادات العامة، يقوم المؤشر بقياس نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي اللازمة لتثبيت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتحدد وفقا للمعادلة التالية:

$$T^* = Gt - (gt - tr)bt$$

حيث أن:

T^* : نسبة الضرائب إلى ناتج المحلي الإجمالي اللازمة لتثبيت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي،
 Gt : نسبة النفقات الحكومية بدون فوائد إلى الناتج المحلي الإجمالي،
 gt : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
 tr : سعر الفائدة

و bt : نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

- ومؤشر العجز الأولي:

يمثل هذا المؤشر قيمة العجز أو الفائض الأولي للموازنة من خلال حساب الفرق بين المصروفات العامة بدون مدفوعات الفوائد والإيرادات العامة بدون الفوائد المحصلة، ولحساب هذا المؤشر يتم تحليل هيكل النفقات والإيرادات للوصول إلى نسبة العجز في الموازنة العامة.

ترتكز الاستدامة المالية على القواعد التالية⁵:

- القاعدة الذهبية:

- من خلالها لا يتم اللجوء للاقتراض إلا في حالة تمويل النفقات الاستثمارية، أما نفقات التشغيل فيجب أن تمويل من الإيرادات العادية؛

- قاعدة توازن الموازنة:
تتص على ضرورة أن يكون العجز الموازى حالة استثنائية ناتجة عن ظروف استثنائية
يتوجب على الدولة أن تتحكم فيها عند انتهاء الحالات الاستثنائية، كما يمكن التوسع في
التمويل بالعجز في حالات الركود، والسعى نحو تحقيق التوازن في الحالات العادية.
- قاعدة المرونة في موازنة الدولة:
وهي قاعدة تتسجم والدورات الاقتصادية، بمعنى أنه يجب على الحكومة أن تنتهج
المرونة في الموازنة حسب الحالة الاقتصادية السائدة، فيمكن التوسع في عجز الموازنة إبان
أزمات الركود والعكس في حالات التضخم؛
- وقاعدة استدامة الاستثمار:
تعبر هذه القاعدة على توفر عنصر الحيطة والحذر في استعمال الدين العام، من خلال
قياس نسبته إلى الناتج المحلي الخام.

2-1) مؤسسات المالية الإسلامية:

لتحقيق أهداف النظام المالي الإسلامي، والقيام بالوظائف المنوطة به، فإن الحاجة
تنشأ إلى وجود أطر مؤسسية تعمل مع بعضها البعض في ظل هذا النظام، ولن تخرج
المؤسسات المالية المقترحة في ظل النظام المالي الإسلامي في هيكلها العام عن تلك
الموجودة في النظام المالي التقليدي كالمصارف التجارية، ومؤسسات التأمين، والأسواق
المالية، والمصارف المركزية.. إلخ، إلا أن ما سيتغير هو أدواتها وأساليب عملها، بالإضافة
إلى بعض المؤسسات التي تعبر عن خصوصية وجانب التميز في المالية الإسلامية كمؤسسة
الزكاة والوقف⁶.

المصارف الإسلامية:

يقصد بالمصارف الإسلامية في ذلك النظام تلك المؤسسات التي ينص قانون إنشائها
ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذاً
وعطاءً⁷. وهي كل مؤسسة مالية تقوم بجمع المدخرات، وتحريكها في قنوات المشاركة
للاستثمار بأسلوب محرر من سعر الفائدة، عن طريق أساليب المشاركة، والمضاربة،
والمتاجرة، والاستثمار المباشر وتقديم كافة الخدمات المصرفية في إطار من الصيغ
المصرفية، نظير أجر بما قد يضمن القسط والتنمية والاستقرار⁸. ومهما تباينت تعاريف
المصارف الإسلامية من الناحية اللفظية، فإنها تتفق جميعاً في العناصر التالية:

- استقطاب الموارد والمدخرات من فئات الفائض بأساليب وأدوات تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية؛
- استخدام وتوظيف هذه الموارد والمدخرات المجمعة في أوجه الاستثمار المختلفة قصيرة وطويلة وعلى أساس المشاركة في الربح والخسارة لا الفائدة؛
- والجمع بين البعد الاقتصادي الربحي والبعد الاجتماعي كأهداف متلازمة.

البنك المركزي الإسلامي:

هو المؤسسة الهامة القائمة على قمة النظام المصرفي في أي دولة والتي لا تهدف إلى تحقيق أقصى ربح، بل تهدف إلى ضبط كمية النقود وتطويرها بما يتلاءم وتطور الأوضاع الاقتصادية بما يساعد على استقرار قيمة العملة في الداخل والخارج، ولذا فهو المؤسسة المالية الأولى المعنية بتنفيذ السياسة النقدية للدولة عن طريق الأدوات والأساليب الكمية والكيفية والمباشرة التي تتسجم مع مبادئ وأصول نظام المشاركة .

وتكمن أهمية البنك المركزي من خلال الخصائص التي يتميز بها، حيث أنه المسؤول عن تطبيق النظام النقدي والمصرفي الإسلامي وفق مبادئ الشريعة الإسلامية كما يعد حلقة الوصل بين الدولة والمصارف الإسلامية وبين هذه المصارف فيما بينها، وأنه المؤسسة الوحيدة المسؤولة عن إصدار الوحدة النقدية والتوجيه والإشراف على الشؤون النقدية والانتمانية، وكل هذه الخصائص تكون في ظل الاستقلالية التامة لقرارات وسياسة البنك المركزي الإسلامي باعتباره القمة والسلطة العليا للنظام النقدي الإسلامي والساعي للحفاظ والمحافظة على المصلحة العامة للأمة الإسلامية¹⁰.

المؤسسات المالية غير المصرفية (أشباه المصارف):

تتمثل في كل من مؤسسات التأمين التكافلي وصناديق الاستثمار الإسلامية

مؤسسات التأمين والتكافل:

هي مؤسسات وظيفتها إدارة الأموال، وليس الضمان كما هو الحال في مؤسسات التأمين التجاري، حيث تقوم بإنشاء محافظ تأمينية* ضد مختلف الحوادث، ثم تدعو من أراد الاشتراك

* علاقة المؤسسة بهذه المحفظة تقوم على أساس الوكالة فهي تدبر المحفظة مقابل أجر مقطوع منصوص عليه في الاتفاقية والربح إذا تحقق يكون للمشاركين وكذا الخسارة تكون عليهم إذ إن الوكيل مؤتمن فلا يضمن.

فيها بدفع قسط محدد يتناسب مع المخاطر، على أن تجمع الأموال في تلك المحفظة وتستثمر لصالح أصحابها المشتركين وتقوم بالحسابات الاكتوارية المناسبة وتصمم برنامج التعويض... الخ، فإذا وقع مكروه على أحد تقوم المؤسسة بالاقتطاع من هذه الأموال لتعويض المشترك بالقدر المتفق عليه، حيث أن فكرة التأمين الإسلامي تقوم على فكرة التعاون والتكافل بين المشتركين في المحفظة، وليس على ضمان المؤسسة للتعويض على المكروه الذي وقع للمشارك¹¹.

وتجري تصفية هذه المحفظة سنوياً بإصدار حسابات ختامية لها، فإذا وجد في نهاية العام فائضاً تأمينياً، كان الخيار بين توزيع هذا الفائض أو إعادة استثماره لصالح المشتركين، أما في حالة حدوث عجز بأن تكون مجموع الأموال غير كافية لتعويض المتضررين في ذلك العام، كان على المساهمين تقديم قرض بلا فائدة إلى المحفظة التي احتاجت إلى الزيادة ثم تسترده عند تحسن وضع المؤسسة. ومثال هذا النوع من المؤسسات المالية الإسلامية في واقعنا المعاصر "الشركة الإسلامية العربية للتأمين" في دولة الإمارات، و"مؤسسة التكافل الإسلامي" في لوكسمبورغ، و"مؤسسة التكافل وإعادة التكافل" في البهاما¹².

- وصناديق الاستثمار الإسلامية:

هو وعاء للاستثمار له ذمة مالية مستقلة، يهدف إلى تجميع الأموال واستثمارها في مجالات محددة، وتديره مؤسسة استثمار تملك تشكيلة من الأوراق المالية¹³، وعليه فهي صناديق تحقق رغبة صغار المستثمرين فضلاً عن كبارهم في توفير أدوات مالية إسلامية تتيح لهم استثمار أموالهم استثماراً شرعياً وفق أحكام الشريعة الإسلامية، حيث تقوم المؤسسات المالية "مصرف إسلامي أو مؤسسة التأمين الإسلامية" التي ترغب في تكوين صندوق معين من هذه الصناديق بإعداد دراسته الاقتصادية لنشاط محدد، وتبين جدوى الاستثمار فيه ثم تقوم بتمويله عن طريق طرحه للاكتتاب العام للجمهور، فالعقد الذي يربط بين إدارة الصندوق والمكتتبين فيه هو عقد المضاربة وتوزع الأرباح المحققة حسب نسبة الاكتتاب الملتزم بها من كلا الطرفين، وإن حدثت خسارة تقع على المكتتبين بصفتهم (رب المال) ما لم تقرر إدارة الصندوق¹⁴.

الأسواق المالية الإسلامية:

هي مؤسسات مالية يتم فيها ضبط التداول بالأدوات المالية المختلفة وتنظيمها وإعداد اللوائح والضوابط للتعامل وفق مقتضيات الشريعة الإسلامية، يتعامل فيها الراغبون في الاستثمار بأدوات ووسائل إسلامية مشروعة وبما يساعد على تنمية الادخار وتشجيع الاستثمار من أجل مصلحة الاقتصاد والنظام المالي الإسلامي¹⁵. وتوضح أهمية الأسواق

المالية في العمل كحلقة وصل بين الادخار والاستثمار من أهمية عملية الاستثمار (تكوين رأس المال) في تحقيق النمو الاقتصادي لان الاستثمار عامل مهم في رفع إنتاجية العمل وزيادة الإمكانات الإنتاجية، وهنا يبرز دور الأسواق المالية في تجميع ادخارات الأفراد وتحويلها إلى استثمارات فعلية تؤدي إلى زيادة الإنتاج والدخل واستخدام القوي العاملة¹⁶.

مؤسسة الزكاة:

ستحدثت اليوم بعض المؤسسات المالية لتكامل وتدعم النسيج المكون للنظام المالي الإسلامي، كمؤسسة الزكاة التي وجدت لتنظيم جمع الزكاة وتوزيعها، ويمكن اعتبار مؤسسة الزكاة أداة مالية لها أهميتها في المساعدة على التخفيف من حدة الاضطرابات النقدية ويتوقف ذلك الدور على طرق استعمال هذه الأداة المالية أثناء تحصيل الإيرادات من أوعية الزكاة المتنوعة، سواء كانت أصولاً رأسمالية أو دخلاً متنوعة متولدة عن استغلال هذه الأموال، فالتحكم في طريقة جمع وتحصيل وإنفاق هذه الحصيلة له تأثيرات إيجابية في مجال تحقيق الاستقرار النقدي الذي يتناسب مع طبيعة الأوضاع الاقتصادية السائدة، كما أن لمؤسسة الزكاة دور استثماري يتمثل في استثمار جزء من أصوله في مشاريع إنتاجية لتشكل مصدر دخل دائم ومتجدد لمستحقيها، كما تساهم هذه المؤسسة في زيادة الإنفاق الاستهلاكي للبلد من خلال توزيع الزكاة على فئات عريضة من المجتمع بصورة تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي ارتفاع مستويات الإنتاج لتلبية الطلب المتزايد ما يؤدي في النهاية على رفع معدلات النمو الاقتصادي وتخفيض مستويات البطالة¹⁷.

قطاع الأوقاف:

وهي الجهة التي تعمل على تنظيم تحويل جزء من الدخول والثروات الخاصة إلى موارد تكافلية، واستدامة تخصيص منافعها من سلع وخدمات وعوائد لتلبية احتياجات الجهات والفئات المتعددة، مما يساهم في زيادة القدرات الإنتاجية اللازمة لتكوين ونمو القطاع التكافلي الخيري الذي يعد أساس الاقتصاد الاجتماعي في الاقتصاد الإسلامي¹⁸. ولقد نشأت المؤسسات الوقفية في التاريخ الإسلامي على الوقف الطوعي للموارد الخاصة لتمويل المشاريع التي تنتج السلع والخدمات العامة، كالصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية للفقراء ومحدودي الدخل، وتشيد دور العلم وأماكن العبادة... الخ، فهذه المجالات أصبحت اليوم تستقطع جزءاً هاماً من إيرادات الموازنة العامة للدولة، وتؤدي مؤسسة الأوقاف دوراً محورياً في تحويل جزء من الدخل الفردي في صورة إنفاق استثماري اجتماعي يقلل من دور الدولة المالي في تغطية هذه النشاطات، ومن ثم يقلل من الانعكاسات السلبية لهذا الدور الناتجة عن تكاليف تعبئة وجمع وتحصيل الموارد، تكاليف تسييرها وإدارتها، التكاليف الناتجة

عن التمويل التضخمي أو التمويل القائم على المديونية الربوية. فهذه التكاليف تصبح مساوية للصفر، ولا تتحملها الموازنة العامة، بل تصبح معظمها مغطاة من قبل الجهود الخاصة الفردية والجماعية والرسمية...، وهذا سينعكس حتماً على الوضع الاقتصادي والنقدي بشكل إيجابي، إذ ستتحول نسبة هامة من القوة الشرائية من المجالات الاستهلاكية الترفية إلى الاستثمارات الاجتماعية التوازنية¹⁹.

(2) كفاءة المالية الإسلامية في تعزيز الاستدامة المالية في الاقتصاديات الحديثة:

كان للتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتھا الدول العربية ومنها الجزائر علاوة على تراجع أسعار النفط منذ سنة 2015 أثرا كبيرا على الوضع المالي للدول العربية سواء المصدرة أو المستوردة للنفط، وهو ما نتج عنه ارتفاع العجزات في الموازنات العامة، وزيادة في مستويات الدين العام في عدد من تلك الدول. من أجل ذلك، تبنت بعض الدول كالجائر برامج للإصلاح المالي تهدف إلى العودة بالمالية العامة إلى مستويات قابلة للاستمرارية على إجراءات تنويع مصادر الإيرادات وضبط الإنفاق، في هذا الإطار يحظى ارتكازا موضوع الاستدامة المالية بمزيد من الاهتمام من قبل صناع القرار بغرض تقييم تطورات عجز الموازنة والدين العام التي تساعد على تحقيق نمو اقتصادي مناسب للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

(1-2) تحليل المؤشرات ذات الصلة بالاستدامة المالية في الجزائر 2000-2020:

تتمثل أهم المؤشرات البيئة التي تعكس وضعية الاقتصاد الجزائري اتجاه الاستدامة المالية في:

تطور نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي PIB

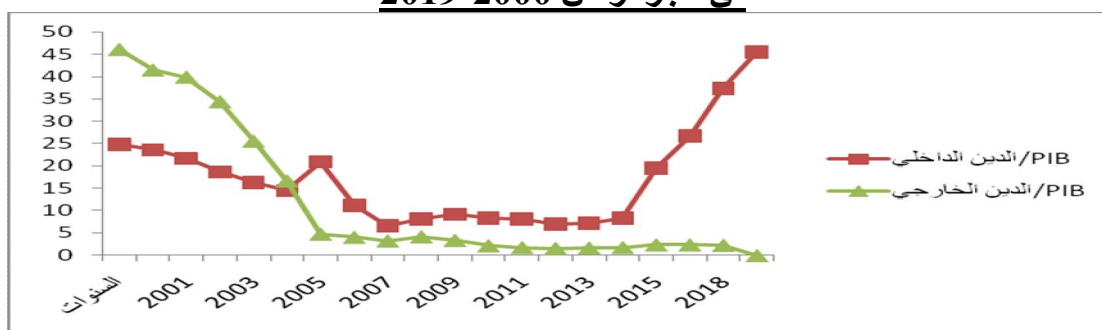
ساهم الارتفاع القياسي في أسعار النفط في تحقيق مستويات منخفضة من الدين العمومي في الجزائر خاصة في الفترة الممتدة من 2000-2014 بفعل التسديد المسبق للمديونية الخارجية وارتفاع الفوائض المالية من احتياطات الصرف، ليصل الدين الخارجي إلى الناتج الداخلي الإجمالي حدود 1.6%، بينما وصل الدين الخارجي إلى الناتج الداخلي الإجمالي 7% لكن هذه المعدلات لم تصمد أمام الصدمة البترولية بعد 201. كما تبرزه البيانات أدناه، إذ يظهر أنه ورغم تدني معدلات الدين الخارجي إلى أن هاجس السلطات هو الارتفاع الكبير في الدين الداخلي التي بلغت مستويات قياسية، حيث بلغت نسبة الدين الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 45%، وهو ما يبرز هشاشة المالية العمومية في الجزائر وانكشافها على العائدات البترولية مما يجعل عنصر الاستدامة المالية صعب التحقيق وفق تعريف الاستدامة في الدول النفطية الوارد في المحور الأول من الدراسة.

الجدول 01 - تطور الدين العمومي في الجزائر ومعدلاته نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي

الدين الخارجي/PIB	الدين الداخلي/PIB	\$ الدين الخارجي	الدين الداخلي	PIB	
46,1	24,8	25,3	1022,9	4123,5	2000
41,5	23,6	22,7	999,4	4227,1	2001
39,9	21,7	22,6	980,5	4522,8	2002
34,4	18,7	23,4	982,2	5252,3	2003
25,6	16,3	21,8	1000	6149,1	2004
16,7	14,5	17,2	1094,3	7562	2005
4,8	20,9	5,6	1779,7	8501,6	2006
4,1	11,2	5,5	1044,1	9352,9	2007
3,3	6,6	5,6	734	11043,7	2008
4,2	8,1	5,8	808,8	9968	2009
3,4	9,2	5,5	1099,2	11991,6	2010
2,2	8,3	4,4	1215	14589	2011
1,8	8,1	3,7	1312,2	16209,6	2012
1,6	7	3,4	1171,7	16647,9	2013
1,7	7,2	3,7	1239	17228,6	2014
1,8	8,3	3	1380,8	16712,7	2015
2,4	19,5	3,8	3407,3	17514,6	2016
2,4	26,7	4	4957,9	18575,80	2017
2,3	37,3	4	7558	20259	2018
-	45,5	-	9225,4	20284	2019

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء & بنك الجزائر.

الشكل 01 - تطور معدلات الدين الداخلي والدين الخارجي نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر من 2000-2019



المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

تحليل رصيد الموازنة العامة في الجزائر من 2000-2020
يشير مؤشر العجز الموازني إلى الاختلال بين النفقات العامة والإيرادات العامة ومحصلة ذلك أن نفقات الدولة أكبر من إيراداتها، ويقصد به محاسبيا الرصيد السلبي للموازنة العامة للدولة والذي يعبر عن عدم قدرة الدولة على مواجهة نفقاتها، بالرجوع إلى حالة الجزائر هذا المؤشر يرتبط بعدد المتغيرات موضحة في الجدول والشكل أدناه:

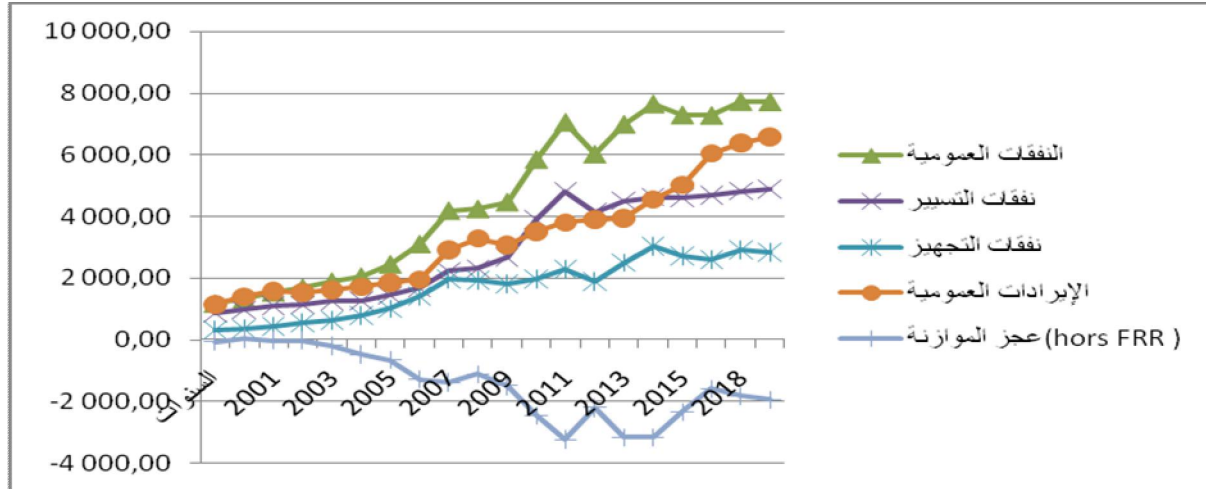
الجدول 02 - تطور العجز الموازني والسياسة الانفاقية في الجزائر من 2000-2019

السنوات	الإيرادات العمومية	النفقات العمومية	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	عجز الموازنة (FRR)
2000	1124,9	1178,1	856,2	321,9	-54,4
2001	1389,7	1321	963,6	357,4	55,2
2002	1576,7	1550,6	1097,7	452,9	-16,1
2003	1525,6	1690,2	1122,8	567,4	-10,3
2004	1606,4	1891,8	1251,1	640,7	-187,3
2005	1714	2052	1245,1	806,9	-472,2
2006	1841,9	2453	1437,9	1015,1	-647,3
2007	1949,1	3108,6	1673,9	1434,6	-1282
2008	2902,4	4191,1	2217,8	1973,3	-1381,2
2009	3275,4	4246,3	2300	1946,3	-1113,7
2010	3074,6	4466,9	2659,1	1807,9	-1496,5
2011	3489,8	5853,6	3879,2	1974,4	-2468,8
2012	3804	7058,2	4782,6	2275,5	-3246,2
2013	3895,3	6024,1	4131,5	1892,6	-2205,9
2014	3927,7	6995,8	4494,3	2501,4	-3186
2015	4552,5	7656,3	4617	3039,3	-3172,3
2016	5011,6	7297,5	4585,6	2711,9	-2343,7
2017	6047,90	7282,60	4677,20	2605,40	-1 590,30
2018	6389,5	7732,1	4813,7	2918,4	-1833,4
2019	6586,5	7725,5	4879,1	2846,4	-1953,4

المصدر:

DGPP, Rétrospective, www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/retrospective

الشكل 02 - تطور العجز الموازي والسياسة الانفاقية في الجزائر من 2000-2019



المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

بالنظر إلى الجدول والشكل السابق نلاحظ أن النفقات العامة في تزايد مستمر غير أن هذه الزيادة في النفقات تختلف من سنة إلى أخرى، فأحيانا ترتفع، وأحيانا أخرى تنخفض وهذا راجع إلى السياسات المنتهجة من طرف الدولة، والظروف الاقتصادية لها كما نلاحظ أن نفقات التشغيل تفوق نفقات التجهيز، وهذا راجع إلى وجود اختلال هيكلي بينهما ولتصحيح الخلل الهيكلي في النفقات العامة يجب خفض نفقات التشغيل، وزيادة نفقات التجهيز باعتبار نفقات التشغيل مكونة من الأجور، والتحويلات الاجتماعية فإن عملية تخفيضها صعب. ويعود التذبذب في العجز الموازي إلى:

- التغيرات الحاصلة في أسعار البترول، والتي بدورها انخفضت في هذه الفترة من 100.2 دولار سنة 2014 إلى 55 دولار سنة 2018؛
- وعلى الرغم من تحسن أسعار النفط إلا أننا نلاحظ استمرار حالة العجز في الموازنة العامة، ويعود هذا إلى التوسع الكبير في النفقات العامة.

تحليل إيرادات الجباية العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي:

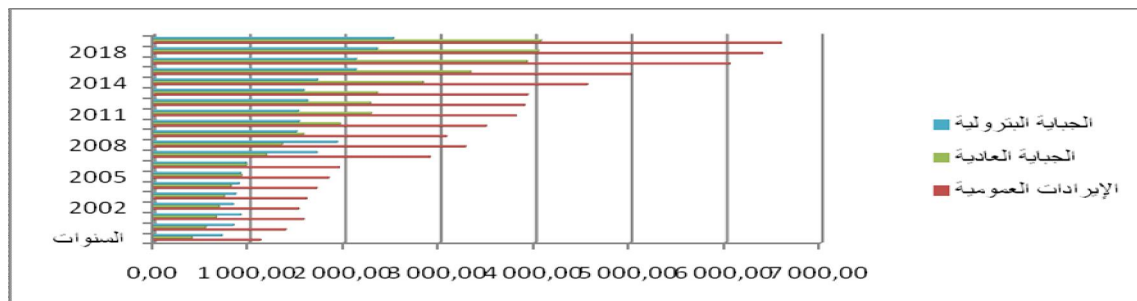
يركز هذا المؤشر على مقارنة مستوى الإيرادات الجبائية بالناتج المحلي الإجمالي للوقوف على كفايتها.

**الجدول 03 - تطور الجباية العادية والجباية البترولية والمدخرات المالية
لصندوق ضبط الإيرادات في الجزائر من 2000-2019**

السنوات	الإيرادات العمومية	الجباية العادية	الجباية البترولية	توافر بعد عمليات السحب	الإيرادات العمومية / PIB %
2000	1124,9	404,9	720	232,1	27,3
2001	1389,7	549,1	840,6	171,5	32,9
2002	1576,7	660,3	916,4	28	34,9
2003	1525,6	689,5	836,1	320,9	29
2004	1606,4	744,2	862,2	721,7	26,1
2005	1714	815,0	899,0	1842,7	22,7
2006	1841,9	925,9	916,0	2931	21,7
2007	1949,1	976,1	973,0	3215,5	20,8
2008	2902,4	1187,0	1715,4	4280,1	26,3
2009	3275,4	1348,4	1927	4316,5	32,9
2010	3074,6	1572,9	1501,7	4842,8	25,6
2011	3489,8	1960,4	1529,4	5381,7	23,9
2012	3804	2285,0	1519	5633,8	23,5
2013	3895,3	2279,4	1615,9	5563,5	23,4
2014	3927,7	2350,0	1577,7	4408,2	22,8
2015	4552,5	2829,6	1722,9	2073,8	27,2
2016	5011,6	3329	2127,0	784,5	28,6
2017	6047,9	3920,9	1682,6	0,0	32,6
2018	6389,5	4039,8	2127	305,5	31,5

المصدر: mf.gov.dz/index.php/retrospectiv-DGPP, *Rétrospective*, www.dgpp-

الشكل 03 - تطور الجباية العادية والجباية البترولية والمدخرات المالية في الجزائر

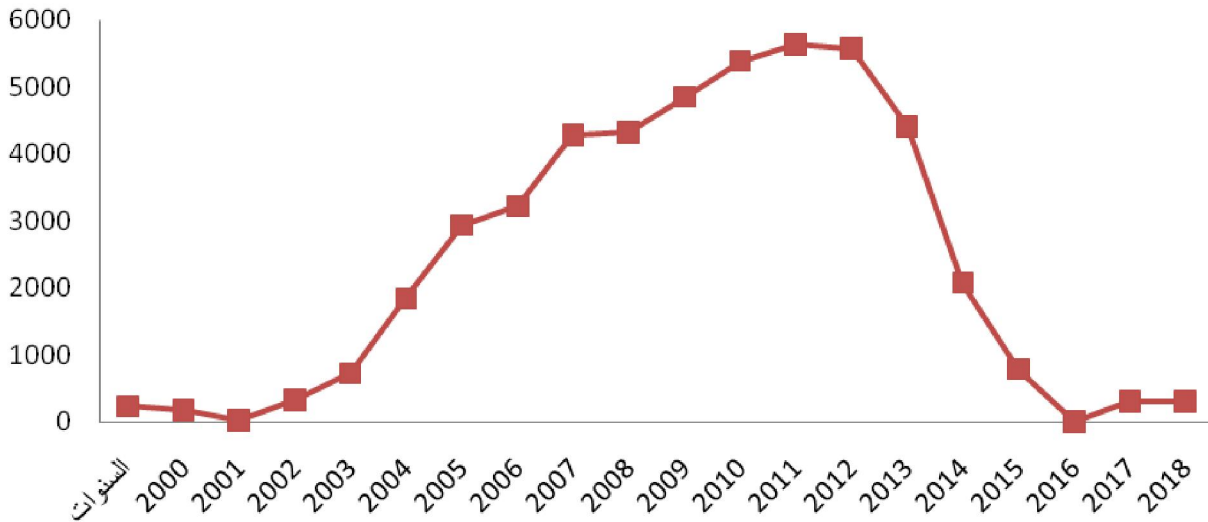


المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

من الجدول والشكل، نلاحظ تدني نسبة الإيرادات الجبائية العادية ولا تشكل سوى أقل من 40% من إجمالي الإيرادات، والباقي يعتمد على إيرادات الجبائية البترولية، وتكشف لنا نسبة إجمالي الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي التي لم تتجاوز معدل 27% ضعف التحصيل الضريبي في الجزائر، "حيث تشير بعض التقارير أن الجزائر تخسر ما يعادل أكثر من نصف قيمة الضرائب العادية التي يتم تحصيلها بفعل عديد مظاهر الغش والتهرب الضريبي، وهو ما خلق فجوة في تحصيل الإيرادات الجبائية"²⁰.

أمام هذه الوضعية الهشة للمالية العمومية في الجزائر اتخذت السلطات المالية والنقدية عدة تدابير للحفاظ على الانضباط المالي من جهة، ومن جهة أخرى مواصلة تنفيذ برامج الاستثمار العمومي مع مراعاة السياسة الاجتماعية للدولة في عديد المجالات ومن التدابير المتخذة لمعالجة العجز في الموازنة إصدار سندات حكومية وإطلاق القرض السندي في 2016/4/17 أو ما يسمى بالقرض الوطني للنمو الاقتصادي وكان الهدف الأساسي هو إبطاء التآكل السريع للمدخرات المالية سواء الحفاظ على احتياطات الصرف التي من المتوقع أن تصل إلى حدود 50 مليار دولار في نهاية سنة 2020- خاصة مع أزمة كوفيد 19- بعد أن بلغت الذروة في نهاية 2013 بأحتياطي بلغ 194 مليار دولار، أو في صندوق ضبط الإيرادات التي بلغت مستويات صفيرية في السنوات الأخيرة كما هو مبين في الشكل الموالي:

الشكل 04 - تآكل المدخرات المالية في صندوق ضبط الإيرادات FRR من 2000-2018



■ مناحات صندوق ضبط الإيرادات بعد الاقتطاعات

المصدر: اعتمادا على الأرقام الواردة في الجدول السابق.

أبرز التحليل السابق لبعض المؤشرات ذات الصلة بالاستدامة المالية ضعف هذه الأخيرة في الاقتصاد الجزائري لارتباط الاقتصاد الجزائري بالعائدات النفطية، والتي بدورها هي رهينة لتقلبات السوق العالمية وهو ما طرح عديد التحديات الرئيسية في مجال تحقيق الاستدامة المالية أهمها ضعف أوضاع السيولة، والخلل الهيكلي في جانب الإنفاق العمومي والخلل الهيكلي في جانب الإيرادات العمومية.

2-2) المالية الإسلامية وتعزيز الاستدامة المالية في الاقتصاديات الحديثة:

من خلال تبين الكفاءة الخاصة بالنظام المالي الإسلامي، ومن خلال فلسفة عمله وبعض الأدوات والصيغ والأنظمة الخاصة به، ومدى قدرتها على دعم وتعزيز الاستدامة المالية في الاقتصاديات الحديثة، لتكون بديلاً مناسباً لأدوات ومؤسسات المالية التقليدية، ويظهر ذلك من خلال ثلاثة مستويات:

على مستوى المؤسسات:

أن مؤسسات القطاع الثالث القائم على المالية التضامنية تعتبر الوجه البارز والمميز للمالية الإسلامية، والتي يمكن أن تأخذ شكل مؤسسة أو صندوق أو جمعية أو غيرها من الأشكال القانونية، ومن ضمن هذه المؤسسات سيتم التركيز على مؤسسة الزكاة، مؤسسات القطاع الخيري والوقفي بمختلف أنماطها وما لها من دور بارز في دعم وتعزيز الاستدامة المالية للدولة.

إن كفاءة هذا النوع من مؤسسات التمويل الخيري والوقفي في دعم وتعزيز الاستدامة المالية للدولة الحديثة أقرتها دراسات حول القيمة التي تضيفها المؤسسات الخيرية الاجتماعية في الولايات المتحدة، وجد أن كل دولار تنفقه هذه المؤسسات يولد أكثر من 8 دولارات من العائد المباشر في المجال الاقتصادي والاجتماعي، وتبعاً لذلك فإن الضرائب التي تُحقّقها الحكومة الأمريكية من هذه العوائد تتجاوز حجم الإعفاءات الضريبية التي تمنحها لهذه المؤسسات ابتداءً²¹.

وتظهر الكفاءة المتعلقة بالتمويل التكافلي الوقفي الإسلامي، إذ أن المؤسسات الوقفية في التاريخ الإسلامي نشأت على الوقف الطوعي للموارد الخاصة لتمويل المشاريع التي تُنتج السلع والخدمات العامة كالصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية للفقراء ومحدودي الدخل، وتشيد دور العلم وأماكن العبادة... فهذه المجالات أصبحت اليوم تستقطع جزءاً هاماً من إيرادات الموازنة العامة للدولة وتُموّل أحياناً بأدوات تزيد من حدة التضخم وهنا نجد أن مؤسسة

الأوقاف تؤدي دوراً محورياً في تحويل جزء من الدخل الفردي في صورة إنفاق استثماري اجتماعي يخفف من دور الدولة المالي في تغطية هذه النشاطات، ومن ثم يُقلل من الانعكاسات السلبية لهذا الدور الناتجة عن تكاليف تعبئة وجمع وتحصيل الموارد، وتكاليف تسييرها وإدارتها، والتكاليف الناتجة عن التمويل التضخمي أو التمويل القائم على المديونية الربوية، فهذه التكاليف تصبح مساوية للصفر، ولا تتحملها الموازنة العامة، بل تصبح معظمها مغطاة من قبل الجهود الخاصة الفردية والجماعية والرسمية... فالأموال الموقوفة على استثمارات صناعية أو زراعية أو تجارية أو خدمية، ليست هي المقصودة بالوقف لذواتها، إنما يقصد منها إنتاج عائد إيرادي صاف يتم صرفه على أغراض الوقف، فالأموال الاستثمارية في هذه الحالة يمكن أن تنتج أي سلعة أو خدمة تباع لطالبيها في السوق وتستعمل إيراداتها الصافية في الإنفاق على غرض الوقف، وهذا سينعكس حتماً على الوضع الاقتصادي والنقدي بشكل إيجابي، إذ ستتحول نسبة هامة من القوة الشرائية من المجالات الاستهلاكية الترفيهية إلى الاستثمارات الاجتماعية التوازنية²².

يمكن الاستفادة من **الصكوك الوقفية** في دعم وتعزيز الاستدامة المالية للدولة، والتي توفر حداً أدنى من الاستقرار المالي لعدد من مجالات التنمية الاجتماعية الهامة، ويحميها من تقلبات التمويل الحكومي الذي قد يتعرض لأزمات ناتجة عن نقص الإيرادات التقليدية، أو زيادة الإنفاق بسبب الطوارئ والأزمات.

وعلى الرغم من تنوع مداخل الإسهام الاجتماعي والاقتصادي للمؤسسات الوقفية وأساليب تحقيقها، يبقى مدخل الاستثمار الوقفي أهمها، ليس فحسب من منظور حماية وتنمية الأموال الوقفية، ولكن بالأساس من منظور الديناميكية المصاحبة للأنشطة الاستثمارية، بما تتضمنه من استحداث لمناصب الشغل وإطلاق لمشاريع استثمارية جديدة، ومن ثم تقليص لفجوة الفقر، وهناك مداخل وأساليب عديدة لاستثمار الأموال الوقفية تختلف بحسب طبيعة الأصل الوقفي وهدف الجهة المكلفة بإدارة هذه الأوقاف. وعلى سبيل المثال قد توضع الأراضي الوقفية المخصصة للفلاحة للتأجير الفلاحي على أساس المزاد العلني أو على أساس التراضي، كما هو الحال في التشريع الجزائري المتعلق بإيجار الأراضي الوقفية المخصصة للفلاحة، وتدفع الإيجارات للصندوق المركزي للأوقاف (المادة 05 منه)²³.

مما سبق، يمكن القول أن نظام الوقف يقدم مورداً تمويلياً هاماً يساهم في إيجاد حل مناسب طويل المدى لتمويل مختلف أوجه التكافل الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستدامة المالية للدولة كونه أسلوباً يتميز بالاعتماد على الذات في تحقيق هدفه بتوفير الموارد لتمويل الخدمات الاجتماعية والتخفيف من عجز الميزانية العامة للحكومة وما يعود بذلك إلى توفير إيرادات الحكومة لأغراض أخرى²⁴.

ومؤسسات التمويل الإسلامي الأصغر هي هياكل ذات طبيعة تضامنية تستهدف بالأساس الفئات الهشة ذات المبادرات الاستثمارية، من خلال تمويلات ميسرة الشروط والتكلفة، والغرض منها مكافحة الفقر والبطالة، ولعل أهميتها الكبرى تكمن في ما تتيحه من صيغ

تمويلية موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية، لاسيما في ظل طغيان نظام القرض على سوق التمويل الأصغر في أكثر البلدان الإسلامية. ولذلك فإن الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات، المحدودة جدا في العالم الإسلامي، له أهمية بالغة اجتماعيا واقتصاديا، ودعمها هو في الحقيقة دعم لاقتصاد اجتماعي تضامني²⁵.

إن حجم التمويل الإسلامي الأصغر لا يتجاوز 2 مليار دولار، ونصيبه في سوق التمويل الإسلامي، التي هي في حدود 2 تريليون دولار سنة 2014، أقل من 1%، حيث تهيمن عليه المصرفية الإسلامية بنسبة 78% والصكوك بـ 16% والصناديق الإسلامية بـ 4% وهذا الوضع يستدعي مراجعة في اتجاه تدعيم المالية التضامنية والمالية الصغرى²⁶، في ظل مجتمعات إسلامية يعرف جلها عجز في الموازنة العامة.

دور مؤسسة الزكاة في تغطية النفقات الاجتماعية وتعزيز الاستدامة المالية للموازنة العامة بالجزائر يمكن تقسيم النفقات العامة في الجزائر بشكل عام إلى قسمين، نفقات التسيير ونفقات التجهيز، وذلك راجع للفرقة بين طبيعة النفقات وأهدافها، وبالرجوع إلى الجدول رقم 03 يظهر التزايد المستمر في منحى النفقات العامة بالجزائر، حيث بلغت سنة 2019 حوالي 7725,5 مليار، وهو رقم بعيد كل البعد عن ما تم تحصيله في صندوق الزكاة الجزائري خلال نفس السنة والتي قدرت حوالي 1.57 مليار دينار جزائري²⁷، وهي نسبة ضئيلة جدا، ولا يمكن أن تعفي الموازنة العامة من تخصيص النفقات الاجتماعية، غير أن خصوصية نظام الزكاة تبرز جوانب القوة في المالية الإسلامية والتي تكفل - لو كانت قد اعتمدت كما يجب - لذلك فإذا أردنا أن نعتمد إلى هذا المورد في تغطية النفقات العامة سيتطلب ذلك التحول نحو مؤسسة صندوق الزكاة في الجزائر من خلال هيكل ونظام عمل تستطيع مع خلاله الدولة أن تنظم هذه الشعيرة بما يعكس دورها الحقيقي الذي أدته عبر التاريخ الإسلامي، واستطاعت أن تحقق الكفاية في تغطية متطلبات المجتمع لتتعدى إلى مستويات الفائض في موازنة الدولة الإسلامية وبيت مال المسلمين.

إن خصوصية نظام الزكاة سواء من جانب التحصيل أو من جانب التوزيع ستؤدي حتما دور تغطية النفقات الاجتماعية والحد من عجز موازنة الدولة بكفاءة أعلى من الآليات التقليدية المعتمدة في هذا المجال، فكثير من التحويلات الاجتماعية (نقدية أو عينية) لا توجه إلى الفئات المحرومة وحدها، بل تستفيد منها الفئات الغنية كذلك، وهو ما يتعارض مع استدامة مالية الدولة، وهذا كله لا يتلاءم مع خصوصية تشريع الزكاة الذي ينص على تخصيص حصيلتها لفئات معينة دون غيرها، فمثلا نجد الكثير من المنح في الجزائر المخصصة للدعم كما هو الحال في قطاع التربية والتعليم العالي كمنح التكوين بالخارج والإطعام المدرسي والنقل الجامعي كلها خدمات يستوي في الاستفادة منها الغني والفقير وربما كانت نسبة الاستفادة الأغنياء منها أكثر، والأمر نفسه ينطبق على المعونات غير النقدية، فالتحويلات المخصصة لدعم صندوق الأسعار وكذلك الموجهة لدعم القطاع الصحي يستوي في الاستفادة منها الجميع دون تمييز، هذا الأمر سيدفع ويعزز دائما عجز الموازنة العامة للدولة²⁸.

ولذلك، فإن قيام الدولة على شؤون الزكاة جمعا وتوزيعا والأخذ بالزاميتها سيؤدي حتما إلى ²⁹:
- تمكن حصيلة الزكاة من تمويل نفقات الضمان الاجتماعي بدلا من نظام الضمان الاجتماعي الذي تعتمد الدولة وتخصص له اعتمادات مالية في الموازنة العامة؛
- إن تطبيق الزكاة في المجتمعات المعاصرة سيسمح بوصول المعونات الاجتماعية إلى المستحقين لها دون غيرهم انطلاقا من مبدأ تخصيص الموارد بخلاف بعض معونات الضمان الاجتماعي التي يشترك في الاستفادة منها جميع أفراد المجتمع؛
- وتخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة، إذ بعض النفقات التي كانت ستخصص لجانب الحماية الاجتماعية ستصبح موردا إضافيا يمكن تخصيصه لتغطية نفقات أخرى.
تعتبر مؤسسة الزكاة جهاز مستقل مجهز بفيض من التمويل المستمر، قد يصل حسب بعض التقديرات من 3 إلى 7% من الدخل السنوي، ولقد حملت الشريعة هذا الجهاز مسؤولية تقديم خدمات اجتماعية كثيرة نص عليها القرآن الكريم وأحاطتها السنة المطهرة بعناية خاصة ³⁰، فإذا كان الناتج المحلي الوطني لسنة 2019 يقدر بـ 20428.3 مليار دج فإن حصيلة الزكاة ستقدر بحوالي 1021.4 مليار دج، على احتساب أن النسبة السنوية للزكاة تكون 5% كمتوسط حساب بين (3 و7%) هو ما يسمح من خلال الزكاة لوحدها بتغطية العديد من النفقات الاجتماعية المفروضة على الدولة، أو ما يعادل ربع نفقات التسيير أو تقريبا نصف نفقات التجهيز لنفس السنة.

على مستوى الأدوات:

أثبتت التجارب العملية محدودية الأدوات التقليدية في تعبئة المدخرات لذلك توجهت الأنظار للأدوات المالية الإسلامية من منطلق أنه يمكن لهذا البديل المساهمة بشكل فاعل في علاج عجز الموازنة العامة الذي يتزايد بصورة كبيرة من سنة إلى أخرى، وفي هذا الصدد يمكن الحديث عن **الصكوك الإسلامية** باعتبارها أداة مهمة في تعبئة المدخرات من خلال المشاركة الشعبية، والتي ستضمن من تخفيف عبء الموازنة العامة للدولة نظرا لعدم إمكانية خفض المصروفات أو زيادة الإيرادات في الأجل القصير وذلك لإزالة هذا العجز، حيث أن الدولة قد لا تفضل اللجوء إلى الاقتراض من الخارج نظرا للتبعات التي قد تترتب على ذلك، فإن السوق المحلية تمثل البديل الأنسب وذلك من خلال إصدار صكوك تمثل حصة مشاركة على الشيوخ في المشاريع العمومية والتي تستحق معدلات أرباح غير ثابتة خلال مدة محددة، وتبقى التجربة الماليزية مضربا للمثل في هذا الجانب، حيث استطاعت ماليزيا من خلال هذه الأداة أن تحقق استدامة مالية مكنتها من تغطية العديد من النفقات العامة والاستثمارية، لاعتبارها تمتلك أكبر سوق للتمويل الإسلامي، وبذلك تعد رائدة في صناعة الصكوك الإسلامية، حيث أصدرت عدة إصدارات من الصكوك لتحتل المرتبة الأولى عالميا من حيث قيمة الإصدار (عدا في سنتي 2007 م و 2008 م كانت الريادة للإمارات العربية المتحدة)

وكان الهدف من تلك الإصدارات هو تمويل عمليات إنشاء وتطوير عدة مشروعات عملاقة في مجال البنية التحتية والمشاريع التنموية مثل: المطارات والطرق الرئيسية وعمليات التنقيب عن الغاز وصناعة البتروكيماوي والعقارات وغيرها، والتي كانت تجربة ناجحة دفعت ماليزيا مع العديد من الإصلاحات الاقتصادية لمرحلة كبرى من النمو الاقتصادي واستدامة تمويل العجز في الموازنة العامة.

وعليه، بإمكان الاقتصاد الوطني جذب رؤوس الأموال من أجل تنفيذ المشروعات الكبيرة المتعلقة بالخدمات والصناعات الثقيلة من خلال إصدار صكوك، بحيث تكون مشاركة حملتها بناء على الربح والخسارة حسب معدل عائد متغير يخضع لتغيرات السوق خلال فترة الاتفاق، كما تعد الصكوك أداة ذات فاعلية للقضاء على المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الاقتصادية العامة، وباستطاعة الدولة من خلال هذه الصيغة تأهيل المؤسسات بدلا من بيعها بأثمان منخفضة، كما أن هذه الصيغة أيضا يمكن أن تستعمل بدلا من الاقتراض الخارجي.

على مستوى البناء الفكري لخصائص المالية الإسلامية:

بالنظر إلى الخصائص الفكرية للمالية الإسلامية والتي ترتبط بضمان الاستدامة المالية للدولة، يمكن أن نذكر هنا نقطتين رئيسيتين، وهي ما يتعلق فكرة ترشيد الإنفاق العام لعلاج عجز الموازنة العامة في النظام الاقتصادي الإسلامي، وفكرة تخصيص الإيرادات، حيث نجد أن الانخفاض الحاد في الإيرادات العامة لعديد الدول، وحصول عجز كبير في موازنتها العامة، جعل الخبراء الاقتصاديين والماليين يطالبون الحكومات باتباع سياسات مالية متوازنة، تدعو إلى ضبط الإنفاق وترشيده، ومحاربة التبذير والإقلال منه، والعمل على توزيع الموارد المالية المتاحة على وجوه الإنفاق المختلفة بشكل يحقق أكبر استفادة ممكنة من تلك الموارد. وإذا كان الرشد في الإنفاق هو المحصلة النهائية لكل ما يعرض المفكرون من مبادئ تحكم عملية الإنفاق الحكومي، فإن الفكر الإسلامي هو الآخر يمدنا بالعديد من المبادئ التي تضمن الرشد في الإنفاق العام³¹.

كما تقوم المالية الإسلامية على فكرة تخصيص الإيرادات، حيث توجه الموارد الزكوية مباشرة إلى مستحقيها المحددين وهم من طبقة تمثل قطاعا عريضا في أي دولة من الدول، وبالتالي فإن الإنفاق عليهم بما يحقق لهم حد الكفاية بميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة.

خاتمة:

تظهر أهمية توظيف المالية الإسلامية في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة الحديثة عبر الخصائص التشاركية والتضامنية للمالية الإسلامية، تلك الخصائص التي تضمن الاستدامة المالية للدولة، مقارنة بديناميكية الدين العام في علاج عجوزات موازنات الاقتصاديات المعاصرة، حيث يؤدي تزايد الدين العام، وهو ما يحمل الميزانية لأعباء إضافية لتغطية فوائد الديون، مما ينعكس نطوى عليه تحم مرة أخرى، في ارتفاع العجز ومن ثم الزيادة في الاقتراض، وارتفاع أسعار الفائدة، وبالتالي تراجع مستويات النمو الاقتصادي.

من النتائج المتوصل إليها:

- إن توالى الأزمات المالية والاقتصادية، وما أحدثته من هزات أعطى أهمية قصوى لموضوع الاستدامة المالية؛
- يبدو جليا أن استخدام أدوات التمويل التقليدية في تحقيق توازن المالية العمومية، والقائمة في معظمها على الفوائد الربوية والإصدار النقدي الجديد، وربما اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية، لا يحقق معنى الاستدامة المالية؛
- بناء على بعض المؤشرات المالية والاقتصادية، يتبين أنها في وضع مالي غير مستدام، وهو وضع يتطلب البحث في عوامل تحقيق الاستدامة المالية منها حتمية إصلاح المالية العمومية، إصلاح نظام الدعم، ترشيد النفقات العمومية تنويع الاقتصاد الجزائري.

وبناء على نتائج التحليل، هناك مجموعة من **التوصيات** التي يمكن أن تأخذ بها:

- تفعيل دور مؤسسات القطاع الثالث القائم على المالية التضامنية لما له من دور محوري في تحويل جزء من الدخل الفردي في صورة إنفاق استثماري اجتماعي؛
- ضرورة التوجه نحو مؤسسة صندوق الزكاة الجزائري، لما لها من دور في تخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة؛
- ضرورة توطيد الأدوات المالية الإسلامية ومؤسساتها في الاقتصاد، لما أظهرتها من استقرار وقت الأزمات، وما لها من دور فعال في استقطاب المدخرات المالية وتحقيق الاستدامة المالية للدولة؛
- التوجه نحو تكييف مؤسسات الاقتصاد النقدي والمالي الجزائري لإدماج الصكوك الإسلامية، لما لها من مصداقية شرعية وتلقى قبول لدى المجتمع للتفاعل معها، خاصة في ظل ما عرفت نظيرتها التقليدية (القرض السني) من محدودية لأداء هذا الدور.

الهوامش والمراجع:

1 ارجع إلى:

- محمد موعش (2020)، «منهجية احتساب مؤشر الاستدامة المالية: حالة تطبيقية لبعض الدول العربية»، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ص 4.
- David W. WILCOX (1989), «The Sustainability of Government Deficits: Implications of the Present Value Borrowing Constraint», Journal of Money Credit and Banking, vol. 21, n° 03, pp. 291-306.
- International Monetary Fund (2002), «Assessing Sustainability», May 28, p.5, <https://www.imf.org/external/np/pdr/sus/2002/eng/052802.pdf>
- Evsey D. DOMAR (1944), «The "Burden of the Debt" and the National Income», The American Economic Review, American Economic Association, USA, vol. 34, n° 04 (Dec. 1944), pp. 798-827, 11/02/2020, <https://tmyppfunam.files.wordpress.com/2013/01/domar-1944.pdf>
- Willem H. BUITER (1985), «A Guide to Public Sector Debt and Deficit», Economic Policy, Great Britain, p. 38, 11/01/1985 <https://elischolar.library.yale.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1500&context=egcent-er-discussion-paper-series>
- O. J. BLANCHARD, J. C. CHOURAQUI & R. P. HAGEMANN (1990), «The Sustainability of Fiscal Policy: New Answers to an Old Question», OECD Economic Studies, n° 15, p. 1, <https://www.oecd.org/economy/outlook/34288870.pdf>
- 2 مختار عصماني & رابح أوكيل (2018)، «مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر 1990-2016»، مجلة معارف، جامعة البويرة، العدد 25، ص ص 396-421.
- 3 احمد موعش، مرجع سبق ذكره.
- 4 علي حسين نوري (2018)، «الاستدامة المالية وأثرها في النمو الاقتصادي -دراسة حالة العراق 2004-2016»، مجلة جامعة جبهان- اربيل العلمية، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثاني لجامعة جبهان-اربيل للعلوم الإدارية والمالية 28- 27 جوان 2018، أربيل (العراق) [كتاب المؤتمر، ص 476].
- 5 وحيد نافع & عبد العزيز علي (2016)، «تقييم الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية»، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد 22، العدد 74، ص ص 177-202

- 6 أحمد طه العجلوني (2010)، «النظام المالي الإسلامي المعاصر الإطار النظري وإمكانية التطبيق العملي»، دراسات العلوم الإدارية، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، عمان، المجلد 37، العدد 02، ص ص 273-282.
- 7 الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية (1977)، «اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية»، مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، ص 10.
- 8 يوسف كمال محمد (1998)، «فقه الاقتصاد النقدي، المصرفية الإسلامية الأزمنة والمخرج»، دار النشر للجامعات (الطبعة الثالثة)، القاهرة، ص 82.
- 9 صالح صالحي (2010)، «أدوات السياسة النقدية والمالية الملائمة لترشيد دور الصيرفة الإسلامية»، الندوة العلمية الدولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، 20/18 أفريل 2010، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف [كتاب الندوة، ص 4].
- 10 حازم محمود عيسى الوادي (2010)، «كفاءة السياسة النقدية في الإسلام- دراسة مقارنة»، عالم الكتب الحديث، إربد، ص 108.
- 11 نجات شاكور محمود (2012)، «إستراتيجية إدارة المخاطر في شركات التأمين التعاوني الإسلامي»، مجلة مجمع، جامعة المدينة العالمية، ماليزيا، العدد 04، ص 57،
<http://ojs.mediun.edu.my/index.php/majmaa/article/view/37>
- 12 عبد الحليم إبراهيم محيسن (1989)، «تقييم تجربة البنوك الإسلامية-دراسة تحليلية»، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، عمان، ص 17.
- 13 عبد الستار ابوعدة (2005)، «صناديق الاستثمار الإسلامية دراسة فقهية تأصيلية»، المؤتمر الرابع عشر للمؤسسات- مالية الإسلامية، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي [كتاب الندوة، ص 572].
- 14 أشرف محمد دوابة (2006)، «صناديق الاستثمار في البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق»، دار السلام (الطبعة الثانية)، الاسكندرية، ص 73.
- 15 رائد نصري أبو مؤنس خديجة شوشان (2013)، «الشروط الفنية المهنية لإنشاء السوق المالي الإسلامي»، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد التمويل الإسلامي، أنقرة [كتاب الندوة، ص 4].
- 16 عبد المنعم السيد علي & نزار سعد الدين العيسى (2004)، «النقود والصارف الإسلامية والأسواق المالية»، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ص 67.
- 17 كمال رزيق (1996)، «محاولة تصور تنظيم مؤسسة الزكاة في الجزائر»، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 105.
- 18 صالح صالحي (2006)، «المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي دراسة للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات»، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 638.
- 19 صالح صالحي & عبد الحليم غربي (2009)، «كفاءة التمويل الإسلامي في ضوء التقلبات الاقتصادية الدورية»، الملتقى الدولي أزمة النظام المالي والمصرفي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، يومي 06 و 07 أفريل 2009، ص 14 [كتاب الندوة، ص 19].

- 20 فتحي خن & فوزي عبد الرزاق (2018)، «تقييم مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية»، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، ص ص 1-16،
<http://dspace.univ-setif.dz:8888/jspui/bitstream/123456789/2740/1/20%العلوم%20مجلة%20الانسانية%20مقال.pdf>
- 21 صالح صالحي & عبد الحليم غربي، مرجع سبق ذكره [كتاب الندوة، ص 14].
- 22 صالح صالحي & عبد الحليم غربي، مرجع سبق ذكره [كتاب الندوة، ص 14].
- 23 حسين رحيم (2015)، «تطوير آليات المالية الإسلامية التضامنية الداعمة للاستثمار نموذج صناديق الوقف للمشروعات الصغيرة»، مجلة الشريعة والاقتصاد، جامعة الامير عبد القادر، قسنطينة، المجلد 04 العدد 08، ص ص 18-52.
- 24 سليم هاني منصور (2018)، «الوقف ودوره في التنمية الاجتماعية» المؤتمر الثاني للأوقاف المملكة العربية السعودية جامعة الإمام الاوزاعي ص 28،
<https://msky.ws/wp-content/uploads/2018/04/لوقف-ودوره-في-التنمية-الاجتماعية-د-سليم-منصور.pdf>
- 25 حسين رحيم، مرجع سبق ذكره.
- 26 نفس المرجع.
- 27 وكالة الأنباء الجزائرية (2020)، ارتفاع حصيلة الصندوق الوطني للزكاة إلى 57ر1 مليار دج خلال سنة 2019، 2020/08/27
- <http://www.aps.dz/ar/societe/91548-57-1-2019>
- 28 عزوز مناصرة (2006)، «أثر الزكاة على الموازنة العامة للدولة في المجتمع المعاصر»، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والإسلامية، جامعة باتنة، ص 149.
- 29 المرجع نفسه، ص 142
- 30 منذر قحف (1997)، «تمويل العجز في الميزانية العامة من وجهة نظر إسلامية دراسة حالة الكويت»، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ص 26
- 31 هاجيرة ديلمي (2019)، «علاج عجز الموازنة العامة في النظام الاقتصادي الإسلامي» مجلة الشريعة والاقتصاد، جامعة الامير عبد القادر، قسنطينة، المجلد 05، العدد 10، ص ص 257-308.